

مدى الكرمل

المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية



برنامج دراسات إسرائيل

ملفات
مدى

قراءات في مسألة المهجّرين | ملف رقم 8، 2016

هل نعرف كم عدد المهجّرين الفلسطينيين؟ إشكاليّات في التعريف والعدّ

عميد صعاينه

حيفا

آب 2016

برنامج دراسات إسرائيل - ملفات مدى
قراءات في مسألة المهجرين - ملف رقم (8)


هل نعرف كم عدد المهجرين الفلسطينيين؟ إشكاليات في التعريف والعدّ

إعداد: عميد صعابنه

آب 2016

هيئة التحرير: امطانس شحادة
عميد صعابنه
إيناس خطيب

مدقق لغوي: ناجح أبو شمسية
تصميم: وائل واكيم

مدى الكرمل 
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

هاتف: +972 4 8552035

<http://mada-research.org>

mada@mada-research.org

شارع النبي (الزيتون) 51، ص.ب. 9132
حيفا 3109101

مدى الكرمل

المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

برنامج دراسات إسرائيل

• هل نعرف كم عدد المهجّرين الفلسطينيين؟ إشكاليّات في التعريف والعدّ.

هل نعرف كم عدد المهجّرين الفلسطينيين؟ إشكاليّات في التعريف والعدّ

عميد صعبانه*

1. مدخل

يتناول السّؤال المركزيّ في هذه الدّراسة عدد مهجّري الدّاخل الفلسطينيّ في بداية القرن الحادي والعشرين، بعد قرابة 68 عامًا من إقامة دولة إسرائيل؛ وتساءل الدّراسة، تحديداً: هل نعرف ما هو عدد المهجّرين اليوم؟ في محاولتها للإجابة عن هذا السّؤال، تراجع الدّراسة، بداية، الأدبيّات القليلة التي نُشرت عن المهجّرين، وتتبع المنهجيات التي استخدمتها هذه الأخيرة في تقدير عدد المهجّرين، علماً أنّ تعداداً رسمياً للمهجّرين لم يجر حتّى الآن. ثمّ تراجع الدّراسة الاستطلاعات الحديثة، التي حاولت تقدير حجم مجموعة المهجّرين-خصوصاً المسح الاجتماعيّ-الاقتصاديّ، الذي تقوم به جمعيّة الجليل. إضافة إلى عرض التّقديرات التي أنتجتها المسوحات الأربعة، التي أُجريت حتّى الآن، تناقش الورقة التعريف الذي تبناه هذا الاستطلاع، والذي ينصّ على أنّ التّهجير يورث من خلال ذريّة الذّكور وليس الإناث، وكيف يؤثّر هذا التعريف على حجم مجموعة المهجّرين-الظاهرة التي ينوي قياسها. وتحدّد ملامح هذا التّأثير، بوضوح أكبر، عندما نقارن نتائج هذا المسح الاجتماعيّ-الاقتصاديّ بنتائج استطلاع مدى الكرمل، الذي استخدم تعريفاً آخر. تقارن الدّراسة بين التعريفين والنتائج المترتبة على حجم مجموعة المهجّرين وحدودها جزاء استخدام كلّ منهما .

تستعرض الورقة، أيضاً، نتائج من مقابلات معمّقة مع مشاركين ومشاركات، أبناء الجيل الثّاني من المهجّرين. تحديداً، تبين الدّراسة كيف تكشف لنا روايات التّهجير العديد من المواضيع ذات العلاقة الوثيقة بتعريف المهجّرين. تخلص الدّراسة إلى أنّ التضارب الموجود في تقديرات عدد المهجّرين اليوم لا تزال قائمة. فالتّقديرات الحاليّة، التي تستند على تقديرات لعدد المهجّرين في بداية الخمسينيّات، تعاني من قضيّة الدّقة وجزئيّة المعلومات، في حين تتخبّط الاستطلاعات الحديثة في مسألة التعريف. وتضيف نتائج المقابلات المعمّقة على هذا التخبّط، بحيث تظهر أنّ هويّة المهجّر، أو المهجرة، تبدي مرونة أكثر ممّا يفترضه التعريف الرّسمي، أو التعريفات الأخرى المتبعة في الاستطلاعات.

* عميد صعبانه: زميل بحث في مدى الكرمل..

• هل نعرف كم عدد المهجّرين الفلسطينيين؟ إشكاليّات في التعريف والعدّ.

2. تقديرات حجم مجموعة مهجّري الدّاخل اليوم

عندما نسأل: ما هو عدد مهجّري الدّاخل اليوم؟ لا نجد أمامنا إجابة واحدة. فالدراسات القليلة، نسبياً، التي تطرقت إلى تقدير عدد المهجّرين لا تُجمع على تقدير معيّن. سنراجع هذه التقديرات، ونناقش أسباب تضاربها. من المهمّ التّويه، بدايةً، أنّ دولة إسرائيل لم تنشر أيّ بيانات رسمية حول المهجّرين. ويعني غياب فئة المهجّرين من الإحصاء الإسرائيليّ الرّسميّ أنّ على الدّراسات المهتمّة بتقدير حجم السّكان المهجّرين أن تستخدم منهجيات مختلفة، تحاول بواسطتها تجاوز هذا الغياب، مثل استخدام موادّ من الأرشيفات، أو إجراء حسابات ديموغرافية، أو مسوحات ميدانية لعينة من المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل. علماً أنّ التّعداد الرّسميّ يشكّل الركيزة الأساسيّة لتقدير حجم مجمل السّكان والفئات المختلفة التي يتشكّل منها. لذا، فإنّ هذه التقديرات معرضة لقصورات مختلفة، سنوضّحها في الفقرات التّالية.

يعتمد واكيم (2001)، في تقديره للعدد الكليّ للمهجّرين، على نشرات وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين-الأُنروا. نشرت الأُنروا، في السّنوات 1949-1952، تقارير سنويّة عن عدد اللاجئيين الفلسطينيين داخل إسرائيل، الذين قدّمت لهم المساعدات، إلى أن قامت إسرائيل بإنهاء عمل الوكالة في نهاية عام 1952، بحجّة أنّ قضية المهجّرين هي شأن إسرائيليّ داخليّ. يعتمد واكيم التقرير من العام 1950، والذي يفيد بوجود 46 ألف مهجّر آنذاك. يشكّل هذا العدد حوالي 30% من السّكان الفلسطينيين الذين بقوا في المناطق التي سيطرت عليها إسرائيل، وشملتهم ضمن سكّانها، والذين بلغ عددهم حوالي 156 ألف نسمة. نظراً لاشتمال لوائح الأُنروا على نسبة ضئيلة من غير المهجّرين الذين تلقّوا مساعدات من الوكالة، يقدر واكيم أنّ النسبة الحقيقيّة للمهجرين تقلّ عن 30%، وتراوح ما بين 25% و30%. ويقدر أنّ عدد المهجّرين بلغ، في سنة 2001، حوالي 250 ألف نسمة (لم يذكر الكاتب سنة التّقدير. لذا، فالأرجح أنّ المقصود هو سنة نشر الدّراسة، أي 2001). وإذا فرضنا أنّ النسبة التي قدّمتها واكيم بقيت ثابتة، يمكننا القول أنّ عدد المهجّرين بلغ، في بداية 2016، نحو 365 ألف نسمة من مجموع حوالي 1400 ألف نسمة من الفلسطينيين في إسرائيل.

ينشر بديل، المركز الفلسطينيّ لمصادر حقوق المواطنة واللاجئيين، تقديرات دورية لأعداد اللاجئيين الفلسطينيين والمهجرين (المسح الشّامل للاجئيين والمهجرين الفلسطينيين، سنوات عديدة). وتعتمد تقديراته لعدد المهجّرين على نشرة الأُنروا في العام 1950، والتي تشكّل نقطة بداية تُحتسب التقديرات المستقبلية قياساً إليها. تفترض تقديرات بديل أنّ معدّل النّمّو السّكانيّ لدى المهجّرين قريب من المعدّل لدى مجمل السّكان الفلسطينيين. لذا، يُقدّر عدد المهجّرين، في سنة 2000، بحوالي 286 ألف نسمة؛ وفي سنة 2003، بحوالي 325 ألف نسمة (مسح اللاجئيين والمهجرين الفلسطينيين 2003).

• هل نعرف كم عدد المهجّرين الفلسطينيين؟ إشكاليّات في التعريف والعدّ.

يقدم تمّاري وزريق دراسة حول ظروف أرشيفات الأنروا في الأردن والضفة الغربية وغزّة، وتقييماً للبيانات التي تحويها هذه الأرشيفات (تمّاري وزريق، 2001). ويذكر الباحثان أنّ من نتائج هذه الدراسة كشف النّقاب عن ستّة صناديق تحوي «ملفّات التّسجيل» الأصليّة للمهجّرين في إسرائيل، ويصفانها بالغنيمة المنسيّة، وذلك لاحتوائها على معلومات قيّمة عن الأسر المهجّرة، مثل الاسم، والعمر، والجنس، والمهنة، والعنوان السّابق، وغيره، والتي من شأنها أن تلقي الكثير من الضوء على تاريخ ومكانة مجموعة المهجّرين. يتّضح من فحص أوّلٍ لمحتويات هذه الصناديق أنّها تحتوي على 11304 ملفّات مختلفة، تعود غالبيتها لأسر عربيّة مسلمة أو مسيحيّة، إلّا أنّ هناك المئات من الملفّات التي تعود لأسر يهوديّة أو أرمنيّة أو يونانيّة أو إيطاليّة (تمّاري وزريق، 2001). على الرّغم من أهميّة هذه المعلومات الأوليّة حول عدد الأسر المهجّرة، التي تقدّر بحوالي 10 آلاف أسرة، إلّا أنّ تقديرًا لعدد الأفراد المهجّرين- وليس عدد الأسر- لا يزال متعذّرًا من دون التّمعن بمحتويات هذه الملفّات.

تدلّ هذه المراجعة السّريعة على استناد الباحثين على نشرات الأنروا من بداية الخمسينيّات في تقديراتهم لعدد المهجّرين اليوم. إلّا أنّ هذه النّشرات- وليس الملفّات الأصليّة التي يكشفها تمّاري وزريق- تعاني من العديد من جوانب الضّعف. أوّلًا، كما ينوّه مركز بديل في نشراته بخصوص أعداد المهجّرين، كان هدف نظام التّسجيل، الذي اتّبعته الأنروا، تسهيل عمل الوكالة في تقديم خدمات الصّحة، والتّعليم، والمعونات للأجئيين، وتلبية احتياجاتها الإداريّة الخاصّة، ولا يمكن اعتماده كمصدر موثوق للمعطيات الديموغرافيّة حول المهجّرين. مثلًا، لا يمكننا اعتبار نظام التّسجيل تعدادًا شاملًا، نظرًا لاعتماده التّبليغ الطوعيّ من قبل اللاّجئين أنفسهم، وعلى تأهّلهم لتلقّي المساعدات، الأمر الذي يؤدّي إلى استثناء العديد من الأسر المهجّرة، التي فضّلت عدم طلب المساعدة، أو تلك التي كان بمقدورها تأمين دخل، أو تحسّنت أحوالها ولم تعد مؤهّلة لتلقّي المساعدة (تمّاري وزريق، 2001). كذلك يحذّر كيّمان (1987) من أنّ تباين عدد المهجّرين في نشرات الأنروا المختلفة قد دفعه لتجنّبها في تقديراته التي سنشرها لاحقًا. ويشير إلى أنّها قدّمت عدّة تقديرات تبدأ من 30 أيلول/سبتمبر 1949، وتنتهي في حزيران/يونيو 1952؛ ويتناقص فيها عدد المهجّرين من عام إلى آخر.¹ كما يذكر واكيم أنّ تقديرات الأنروا شملت بعض الأسر غير المهجّرة؛ وفي نفس الوقت، يذكر بديل أنّها لم تشمل من هجّروا بعد العام 1948، والذين يُقدّر عددهم بحوالي 75 ألف مهجّر (بديل، 2002، 2003؛ واكيم، 2001).

مجموعة أخرى من الباحثين اجتهدت في التّوصل إلى تقدير لعدد المهجّرين بواسطة حسابات إحصائيّة وديموغرافيّة دون الاعتماد على نشرات الأنروا. يشرح كيّمان (1987)، بإسهاب، مزايا

1. لم يراجع مؤلّف هذه الدراسة النّشرات الأصليّة التي قدّمها الأنروا، ويعتمد على وصف هذه النّشرات كما ورد في الدراسات المختلفة المذكورة في هذه الورقة.



• هل نعرف كم عدد المهجّرين الفلسطينيين؟ إشكاليّات في التعريف والعدّ.

مصادر المعلومات المتوفّرة حول السكّان في فلسطين في نهاية الأربعينيّات وبداية الخمسينيّات، والتي قد تشكّل مصدرًا لتقدير عدد المهجّرين، ويناقد عيوبها. ويشير الكاتب إلى أنّ الكثير من نشاطات حكومة الانتداب البريطانيّ، وبضمنها قسم الإحصائيّات، قد تعطلّت، أو توقّفت تمامًا بسبب تصاعد مقاومة العرب واليهود لوجود البريطانيّين في فلسطين، وبسبب التوقّعات لإنهاء الانتداب. أي إنّ الفترة التي سبقت الحرب، عام 1948، لم تشهد جمع معلومات إحصائيّة منتظمة، ناهيك عن الصّدمة التي حلّت بوحدة الإحصائيّات في فترة الحرب (قامت إسرائيل بالاستيلاء على هذه الوحدة في خضم الحرب، وشكّلت الوحدة النّواة الأولى لتأسيس دائرة الإحصاء الإسرائيليّة). المصادر التي يذكرها كيمان هي إحصاء البلديات عام 1946، الذي قامت به حكومة الانتداب، ولم ينشر؛ والتّعداد السكّاني في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1948؛ والتّعداد الذي قام به الحاكم العسكريّ للنّاصرة في تموز/يوليو 1948، وغيرها من المسوحات المحليّة الأخرى؛ وتقديرات سكّان البلديات العربيّة، التي تظهر في تقارير السّلطات المدنيّة والعسكرية؛ وأخيرًا، تقدير سكّان البلديات العربيّة للعام 1951، الذي قامت به دائرة الإحصاء الإسرائيليّة.

يستخدم كيمان هذه المصادر لتقديم نوعين من التّقديرات. يعتمد التّقدير الأوّل على موادّ من الأرشيف، مثل التّقارير الرّسميّة لوزارات مختلفة، والتي كان لديها تواصل كثيف مع السكّان العرب في الفترة 1948-1950، معظمها من وزارة الأقليّات. رغم أنّ هذه التّقارير تعاني نواقص كثيرة (مثلًا، لا تذكر كيف قامت بحساب أعداد المهجّرين، ولا تذكر مصادرها، ولا تتطرّق إلى فترة زمنيّة محدّدة)، يتوصّل كيمان، بواسطة هذه التّقارير، إلى أنّ عدد المهجّرين، في نهاية العام 1949، بلغ حوالي 12 ألف نسمة. يعتمد التّقدير الثاني على مقارنة عدد سكّان البلديات الفلسطينيّة، حسب إحصاء حكومة الانتداب للعام 1946، بإحصاء الحكومة الإسرائيليّة للعام 1951. عندما تفوق الزيادة السكّانية، في بلدة ما، في الفترة ما بين 1946 و1951، الزيادة الطّبيعيّة المتوقّعة، فإنّه بالإمكان عندها أن نعزو فائض الزيادة السكّانية إلى عامل الهجرة، أي وفود المهجّرين إلى هذه البلدة. تنتج هذه المنهجية تقديرًا يتراوح بين 12 و15 ألف نسمة، وهذا قريب من التّقدير الأوّل. إجماليًا، يقدر كيمان أنّ المهجّرين يشكّلون نسبة من مجمل السكّان الفلسطينيّين تتراوح ما بين 7% و9%، وهي أقلّ نسبة مذكورة في الأدبيّات حول المهجّرين.

في كتابه عن مهجّري الدّاخل، يخصص هليل كوهين (2000) بعض الصّفحات لتقدير عدد المهجّرين، ويتحدّث، بالأساس، عن المهجّرين في منطقتي الجليل والمثلث. يقدّم كوهين تقديرًا آخر يعتمد، أساسًا، على موادّ من الأرشيف: تقديرات ومسوحات من أواخر الأربعينيّات وبداية الخمسينيّات، والتي تطرّقت إلى تقدير عدد المهجّرين. يخلص كوهين -دون أن يفصّل كثيرًا حول منهجيّة عمله- إلى نتيجة مفادها أنّ عدد المهجّرين يُقدّر، في بداية الخمسينيّات، بحوالي 23 ألف مهجّر، يشكّلون ما يقارب 15% من مجمل السكّان الفلسطينيّين (من غير سكّان منطقة النّقب)،

• هل نعرف كم عدد المهجّرين الفلسطينيين؟ إشكاليّات في التعريف والعدّ.

وعددهم حوالي 150 ألف نسمة.

إجمالاً، تقوم باقي الدّراسات المتوفّرة حول المهجّرين (على سبيل المثال: صباغ-خوري، 2001؛ سعيد، 1990؛ يزيك، 2011؛ داوود وآخرون، 2012؛ زعبي، 2013) باقتباس دراسات سابقة بخصوص عدد المهجّرين، ولا تقدّم تقديرات مستقلة. مثلاً، يذكر كنها وبرزيلاي (1996) تقديرين بالاعتماد على مصدرين مختلفين: يقدر المصدر الأول عدد المهجّرين، عام 1948، بحوالي 20 ألف نسمة (أوساتسكي-لزر، 1996)؛ في حين يذكر المصدر الثّاني أنّ عدد المهجّرين بلغ ما بين 30 إلى 50 ألف مهجّر (الحاج، 1986). عملياً، لا يتطرّق الباحثان إلى عدد المهجّرين اليوم، ويبذلان جهداً أكبر في إحصاء البلدات التي هجّرت.

تظهر هذه المراجعة التّضارب في الأرقام بخصوص عدد المهجّرين. إجمالاً، يبدو أنّ الدّراسات، التي ارتكزت على نشرات الأنروا (مثلاً، واكيم، 2001؛ بديل، 2003)، تنتج تقديرات أعلى من تلك التي اعتمدت مصادر ومنهجيّات أخرى، مثلاً، كيما (1987)، وكوهين (2000). ينتج هذا التّضارب جزّاء انعدام تعداد رسمي للمهجّرين، مما يدفع الدّراسات المختلفة إلى اللّجوء إلى مصادر تاريخية وموادّ من الأرشيف، والتي لا تحوي، بالضرورة، معلومات شاملة ودقيقة عن المهجّرين. (لهذا السبب، أيضاً، لا توجد أيّ إشارة إلى عدد المهجّرين في سلسلة كتاب المجتمع العربيّ في إسرائيل، من إصدار معهد فان لير، والتي تعتمد على بيانات رسمية من دائرة الإحصاء الإسرائيليّة). يُستدلّ من هذه المراجعة، أيضاً، على افتقار غالبية التّقديرات المتوفّرة - باستثناء كيما (1987) - إلى منهجيّة واضحة، واعتمادها، أساساً، على تقديرات سابقة، قد تفتقر هي الأخرى لمنهجيّة واضحة وأسس متينة. قد يكون الحلّ لهذا التّضارب هو إجراء تعداد حديث للفلسطينيين في إسرائيل، يسأل مباشرة عن حالة التّهجير للأفراد.

يُعتبر المسح الاجتماعيّ-الاقتصاديّ للفلسطينيين في إسرائيل (جمعية الجليل ومدى الكرمل 2004؛ جمعية الجليل 2007، 2010، 2014)² خطوة مهمّة في اتّجاه المسح الشّامل للمهجّرين، كونه المسح الوحيد الذي يزود بيانات، منذ العام 2004 وحتى اليوم، عن حالة التّهجير للمشاركين في المسح. ويُعتبر جمع هذه المعلومات عن المهجّرين وتوفيرها من أهمّ إنجازات المسح. يقدر مسح 2004 نسبة المهجّرين من إجمالي السّكان الفلسطينيّين بنحو 15.2%، ويقدرها مسح 2010 بنحو 18.3%. تقترب هذه النّسب من تقديرات كيما (1987) وكوهين (2000) المنخفضة نسبياً. سنتطرّق، في القسم الثّاني، إلى هذه التّقديرات، وعلاقتها بتعريف مجموعة المهجّرين التي تتبّعها هذه المسوحات. نشير، أخيراً، إلى أنّ الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ ينشر تقديرات مشابهة. حيث يرد في كتاب الإحصاء الفلسطينيّ السنويّ

2. يشمل المسح 2014، لأول مرّة، استمارة خصّصت للمهجّرين والتّهجير. نشرت نتائج مسح 2014 مؤخّراً، إلا أنّ الجزء الخاصّ بالمهجّرين لا يزال قيد النّشر.

3. لا ينشر كتاب المسح الثّاني 2007 معطيات عن المهجّرين.

• هل نعرف كم عدد المهجّرين الفلسطينيين؟ إشكاليّات في التعريف والعدّ.

2011: «... أنّ نسبة الفلسطينيين الذين أفادوا بأنهم مهجّرون من ديارهم الأصليّة بلغت %17.2 (لا يشمل الفلسطينيين الذين عادوا إلى قراهم الأصليّة، وما زال يطبّق عليهم قانون الحاضر الغائب). أمّا أعلى نسبة للمهجّرين، فقد ظهرت في منطقة النّقب، حيث يتركّز الفلسطينيون البدو، إذ بلغت %37.0. وتجدر الإشارة إلى أنّ نسبة المهجّرين من بين سكّان المدن المختلطة تصل إلى %34.2» (كتاب فلسطين الإحصائيّ السنويّ 2011، الصفحة 219).

3. تعريف المهجّرين وعلاقته بتقدير عددهم

لا تتوقف مسألة تحديد عدد المهجّرين على منهجية القياس ودقّتها فقط، ويلعب تعريف المهجّر دوراً مهماً فيها. تحتاج المسوحات عامّة إلى تعريفات واضحة للظواهر التي تقيسها. وينطبق هذا الأمر على قياس حالة التّهجير لكلّ فرد في عيّنة المسح. إذ يؤخذ على هذا الاستطلاع أنّه منهج بحث غير حياديّ، حيث إنّ يساهم في صياغة الظاهرة التي يتظاهر أنّه يقيسها بموضوعيّة، وهذا يظهر جليّاً هنا. يقوم الاستطلاع، عمليّاً، واستناداً إلى تعريف معيّن، بتحديد حدود المجموعة، أي المهجّرين، والتي من المفروض أن يقدر عددها. سنتوقّف، في الفقرات التّالية، عند التّعريف الذي يظهر في المسح الاجتماعيّ-الاقتصاديّ للفلسطينيّين في إسرائيل (ومصدره الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ. لذا، نشير إليه بالتّعريف الرّسميّ). يعرّف المسح الاجتماعيّ-الاقتصاديّ مجموعة المهجّرين كالتّالي: «المهجّرون هم الفلسطينيون الذين أُجبروا على ترك بيوتهم، والانتقال إلى أماكن إقامة أخرى داخل إسرائيل، نتيجة لحرب و/أو نتيجة لسياسات الحكومات الإسرائيليّة أو غيرها. وتعريف التّهجير يشمل المهجّرين وعائلاتهم، ويورث من خلال ذريّات الذّكور، أي أنّ الأبناء يتبعون الأب في التّهجير، فأبناء الأب المهجّر هم مهجّرون (التشديد ليس من المصدر). ولا يشمل هذا التّعريف الفلسطينيين الذين هُجّروا من قراهم وعادوا إليها لاحقاً، رغم أنّ قانون الحاضر غائب ما زال ساريّاً عليهم حتى الآن، علماً أنّ جمعيّة الدّفاع عن حقوق المهجّرين تقدّر عددهم بـ 220000 (سنة 2004) مهجّر». (الفلسطينيون في إسرائيل: المسح الاجتماعيّ-الاقتصاديّ، 2004: 36). يتطابق هذا التّعريف بخصوص توريث ميزة التّهجير بواسطة الذّكور وليس الإناث مع نظام التّسجيل المتبع لدى الأنروا (تماري وزريق، 2001).

نشير، بدايةً، إلى أنّ الجزء من التّعريف الرّسميّ، والذي يقرّ أنّ التّهجير يورث من خلال ذريّات الذّكور وليس الإناث، يكتسب أهمّيّة خاصّة في تحديد هويّة الأجيال النّاتجة عن زواج بين مهجّرين/ات وغير مهجّرين/ات⁴ وتقدّر نسبة هذه الزيجات المختلطة، اعتماداً على معطيات

4. من البديهيّ، أنّه لا يوجد لبس في تحديد حالة التّهجير لدى أبناء وبنات الجيل الأوّل للتّهجير، أي من مزّوا بتجربة التّهجير أنفسهم. ولا يوجد لبس أيضاً في تحديد هويّة الأجيال النّاتجة من زيجات داخل مجموعة المهجّرين، لأنّها مهجرة من طرف الأب والأمّ، ولا في هويّة الذريّة النّاتجة من زيجات داخل مجموعة غير المهجّرين، فهي غير مهجرة من طرف الأب والأمّ.



• هل نعرف كم عدد المهجّرين الفلسطينيين؟ إشكاليّات في التعريف والعدّ.

المسح الاقتصادي الاجتماعيّ، بنحو 50% من إجماليّ زيجات المهجّرين أبناء وبنات الجيل الثّاني للتهجير،⁵ وبنحو 8% من الزّيجات لدى نفس مجموعة الجيل من غير المهجّرين (ينتج جزّاء ذلك أنّ نحو 62% من المهجّرين أبناء الجيل الثّاني، مواليد الخمسينيّات والسّتينيّات، ينتمون إلى أسر مهجّرة بالكامل، أيّ أسر كلّ أفرادها من المهجّرين، في حين ينتمي 38% منهم إلى أسر مختلطة، تنتج عن زيجات المهجّرين بغير المهجّرين). عمليّاً، هنالك ارتباط وثيق بين التّقدير الذي يقدّمه المسح لحجم مجموعة المهجّرين وبين التّعريف: التّقدير هو لتعريف عينيّ. فتغيير التّعريف ليشمل ذريّة المهجّرات المتزوّجات من غير المهجّرين سيزيد من حجم مجموعة المهجّرين. ويتعلّق حجم الزّيادة، طرديّاً، بنسبة هذه الزّيجات من مجمل الزّيجات لدى النّساء المهجّرات؛ ولو اعتمدنا تعريفاً آخر لتغيّر حجم المجموعة تبعاً لذلك.

ماذا سيحدث لحجم مجموعة المهجّرين لو اعتمدنا تعريفاً يعتبر كلّ الذريّة الناتجة من الزّيجات المختلطة من المهجّرين، أيّ يورث التّهجير من قبل الأب والأمّ على حد سواء؟ من الواضح أنّ تبني هذا التّعريف سيزيد من حجم المجموعة. إذا كانت نسبة الزّيجات المختلطة عالية نسبياً، ما بين 40% إلى 50%، من الزّيجات في مجموعة المهجّرين، ستصبح بعد أكثر من خمسة أجيال أكثرية المجتمع من المهجّرين. سيحدث هذا التّغيير في نسبة المهجّرين من مجمل السّكان الفلسطينيّين (من دون تفصيل الحسابات الديموغرافيّة لهذا التنبؤ)، لأنّ كلّ زيادة سكانية ناتجة من الزّواج المختلط بين المجموعتين سوف تُحسب لصالح المهجّرين على حساب غير المهجّرين. وتبدو هذه النتيجة مخالفة للتّقديرات المختلفة التي ذكرناها آنفاً، والتي تفيد بأنّ نسبة المهجّرين لا تتجاوز، في أعلى تقدير، ربع السّكان.

نظراً لاستخدام بعض المصادر لطريقة الإسقاط في احتساب عدد المهجّرين في الحاضر (مثلاً، واكيم، 2001؛ بديل، نشرات مختلفة)، والمقصود بهذه الطريقة تقدير عدد المهجّرين في الحاضر قياساً إلى عددهم أو نسبتهم من مجمل السّكان في الخمسينيّات، واعتماداً على فرضيّات معيّنة لمعدّل النّمّو السّكانيّ منذ سنوات الخمسينيّات وحتى الحاضر، نوضح علاقة هذه الطريقة بالتّعريف الرّسميّ. يبدو للوهلة الأولى أنّ التّقديرات التي تعتمد منهجية الإسقاط تتجاوز مسألة الإشارة إلى تعريف عينيّ لحالة التّهجير. إلّا أنّ مراجعة الفرضيّات الضّمنيّة لهذه الطّريقة، خصوصاً بما يتعلّق بالزّيجات المختلطة، تبرز غير ذلك. عمومًا، تفترض هذه الطريقة، أولاً، تعادلاً في معدّلات الزّيادة السّكانية للمهجّرين وغير المهجّرين؛ وتفترض، ثانياً، أنّ نوعاً واحداً فقط من الزّيجات المختلطة ينتج جيلاً جديداً من المهجّرين: إمّا زواج المهجّرين بالمهجّرات، مثلما يقول التّعريف الرّسميّ، أو زواج المهجّرات بغير المهجّرين. بكلمات أخرى، تتخطى منهجية الإسقاط الإشارة الواضحة إلى هوية الذريّة الناتجة من الزّيجات المختلطة، إلّا أنّها تفترض، ضمناً، أنّ ذريّة نوع

5. يعتمد هذا التّقدير على السّكان الفلسطينيّين باستثناء منطقة النّقب.

• هل نعرف كم عدد المهجّرين الفلسطينيين؟ إشكاليّات في التعريف والعدّد.

واحد فقط من هذه الزّيجات تحسب لصالح المهجّرين. تحدّد عمليّة الإسقاط عدد المهجّرين في الحاضر كمجموع، دون أن تحدّد هويّة الأفراد الذين يشكّلون هذا المجموع. فهي لا تقول، صراحة، إذا كان أبناء المهجّرات المتزوّجات من غير المهجّرين هم ضمن المهجّرين؟ الطريقة، إذاً، تنتج نفس العدد الذي نحصل عليه فيما لو قمنا بإحصاء المهجّرين في الحاضر حسب التعريف الرّسمي. كما تنتج الطّريقة نفس العدد فيما لو اعتمدنا «تعريف المرأة»، الذي يقول بتوريث التّهجير من خلال ذريّة الإناث وليس الذكور. رغم أنّ العدد الكليّ الذي ينتجه أيّ من التعريفين متشابه، إلا أنّ كلّ تعريف سينتج مجموعة سكانية مختلفة.

3.2 الفجوة بين التعريفين الرّسمي والذاتيّ

قضية أخرى تستدعي الانتباه هي وجود فجوة بين التعريف الرّسمي والتّعريف الذاتيّ للأفراد. والتي يستدلّ عليها عند مراجعة نتائج استطلاع مدى الكرمل السنويّ الثاني 2005، والذي سأل عن حالة التّهجير للمشاركين. في البداية، سُئل المشاركون حول حالة التّهجير خاصتهم (والإجابات المتاحة هي: مهجّر/ة أو غير مهجّر/ة). ومن ثمّ سُئلوا عن حالة التّهجير بما يخصّ الوالدين والأجداد. يظهر التقاطع بين هذه الإجابات في الجدول التالي (انظروا الجدول 1). النتيجة التي تعيننا هنا هي التباين في نسبة من يعرفون أنفسهم كمهجّرين ضمن المجموعات الثلاث التالية: من ولدوا لوالدين كليهما مهجّرين، ومن ولدوا لأمّ مهجّرة، ومن ولدوا لأب مهجّر. أولاً، غالبية من ولدوا لوالدين مهجّرين يعرفون أنفسهم كمهجّرين، إلا أنّ هناك نسبة 28% من هؤلاء لا يعرفون أنفسهم كذلك، على الرغم من أنّ كلا الوالدين مهجّر. تتعارض هذه النتيجة مع التعريف الرّسمي، الذي يرى أنّ كلّ هذه المجموعة هي من المهجّرين.

قد يكون أحد التّفسيّرات لهذه النتيجة هي أنّ بعض المشاركين من الجيل الثاني للتّهجير يعتبرون التّهجير حدثاً أو تجربة تميّز الذين مرّوا بها شخصياً فقط. حسب هذا المفهوم، من لم يمرّ بالتّجربة شخصياً فهو ليس بمهجّر. فهناك من أبناء الجيل الثاني الذين ولدوا في البلدات التي لجأ إليها الجيل الأول، يعتبرون هذه البلدات بلدات منشأ، ولا يعتبرون أنفسهم مهجّرين دون أن يتعارض ذلك مع كون والديهم من المهجّرين. لا يعني هذا أنّ هؤلاء المشاركين لا يعون التجربة التي مرّ بها جيل الآباء والأمهات، ونتائجها الكارثية على هذا الجيل (وبالتالي، على جيلهم هم أيضاً).

ثانياً، إذا كان أحد الوالدين فقط من المهجّرين، يقلّ الاحتمال في أن يُصرّح الفرد بأنّه مهجّر/ة قياساً إلى الحالة التي يكون فيها كلا الوالدين من المهجّرين. ويتباين هذا الاحتمال حسب أيّ من



• هل نعرف كم عدد المهجّرين الفلسطينيين؟ إشكاليّات في التعريف والعدّ.

الوالدين هو المهجّر: إذا كان الأب، فقط، مهجّرًا فإنّ نسبة 54% من الأبناء لا يعرفون أنفسهم كمهجّرين، في حين إذا كانت الأمّ، فقط، هي المهجّرة فنسبة 79% لا يعرفون أنفسهم كمهجّرين. تشير هذه النتيجة إلى أنّ توريث التّهجير من جانب الأب أقوى منه من جانب الأمّ، وعلى أنّ أجوبة المشاركين في الاستطلاع تميل أكثر إلى التعريف الرّسمي في تحديد حالة التّهجير للأجيال النّاتجة من الزّواج المختلط بين المهجّرين وغير المهجّرين.

الجدول 1: الإجابات عن السّؤال هل أنت من المهجّرين، حسب حالة تهجير الوالدين والأجداد

حالة تهجير الوالدين والأجداد						
المجموع	أحد الأجداد أو كلاهما	كلا الوالدين مهجر	الأمّ فقط	الأب فقط	لا أحد	
الأعداد						هل أنت مهجّر؟
171	14	118	5	25	9	نعم
1120	123	45	19	29	904	لا
1291	137	163	24	54	913	المجموع
النسب المئويّة						
13%	10%	72%	21%	46%	1%	نعم
87%	90%	28%	79%	54%	99%	لا
100%	100%	100%	100%	100%	100%	المجموع

المصدر: مدى الكرمل، 2005. الاستطلاع السنوي الثاني



4. المقابلات المعمّقة

أشارت النتائج السابقة إلى الفجوة بين التعريف الرّسمي والتّعريف الذاتي للمشاركين في الاستطلاع. سنتطرق هنا إلى بعض النتائج المتعلّقة بهذا الموضوع كما تظهر في المقابلات المعمّقة مع مهجّرات من الجيل الثاني. تلقي هذه المقابلات الضوء على جوانب هامّة من قضية تحديد هويّة أبناء وبنات الجيل الثاني من المهجّرين والمهجّرات، وحدود مجموعة المهجّرين عامّة. نوضّح هنا أنّ المقابلات لم تجر بهدف فحص هذا الموضوع تحديداً، إنّما أجريت ضمن دراسة أخرى حول المكانة الاجتماعيّة-الاقتصاديّة للجيل الثاني من المهجّرين. أُجريت الدّراسة لغرض الاستماع إلى روايات المهجّرين حول أوضاعهم الاقتصاديّة وعلاقاتهم الاجتماعيّة في بلدات اللّجوء لتستخدم كمادة إضافيّة لتحليل بيانات إحصائيّة من المسح الاجتماعي-الاقتصادي. إلا أنّ مسألة حجم مجموعة المهجّرين وحدودها، والتي برزت كمسألة ليست بالبديهيّة، وارتباطها بالتّعريف الرّسمي، ظهرت أيضاً في هذه المقابلات. برزت هذه المسألة بحدّة أكبر في المقابلات مع النّساء، وذلك لتأثرهنّ بها بصورة أكبر من الرّجال.

المقابلة الأولى هي مع ابتسام⁶ امرأة في الثلاثينات من عمرها، مهجّرة من طرف الأب والأمّ. تطلب ابتسام شرحاً عن المقابلة وهدفها. بدأت بالشرح عن البحث الذي أقوم به، والذي يشمل تحليل بيانات المسح الاجتماعي-الاقتصادي الذي يستخدم التعريف الرّسمي. أوقفني عن الكلام عندما ذكرت التعريف الرّسمي، وأبدت معارضتها الشديدة للتعريف، مشيرة إلى تحييز التعريف ضد النّساء. بعد أن نقاشنا هذا الموضوع لفترة ما، قالت: «على كلّ حال، هذا التعريف ما يأتّر [لا يؤثّر] عليّ، لأنّ أبي وأمّي الاثنان مهجرين». ثمّ بدأت تروي قصّة التهجير، ووضع أسرته اليوم. بعد أن أجابت عن كلّ أسئلتي، لمدة ساعة تقريباً، عادت وذكرت، في نهاية المقابلة، معارضتها للتعريف الرّسمي. في نهاية المقابلة، ذكرت أمامها فكرة إجراء تعداد شامل للمهجّرين، وإنشاء قاعدة بيانات تشمل كلّ المهجّرين، والصّعوبات في تنفيذ هذا المشروع. لم تتحمس كثيراً للفكرة، وأشارت إلى أنّ الموضوع ليس بالصّعوبة التي عرضتها: «هذا موضوع سهل، بتقدر تعرف العدد حسب أسماء العائلات، وعائلات المهجّرين معروفة في كل بلد». لم تشعر بالارتياح عندما ذكرت لها أنّ المنهجية التي تقترحها، أي إحصاء أسماء العائلات، موازية تقريباً للتعريف الرّسمي، الذي تعترض عليه بشدّة، لأنّ الأب، وليس الأمّ، هو الذي يورث اسم عائلته، وبالتالي مكانة التهجير. في المساء، قمت بمراجعة المقابلة، ولفت انتباهي أنّ رواية ابتسام هي، أساساً، قصّة والدها. قصّة تهجير الأمّ ذكرت بصورة عابرة فقط. تروي ابتسام عن شوقها إلى العودة إلى بلدة الأب، وعن جمال الطّبيعة هناك، وتذكر عدد الدّونمات التي ملكتها أسرة والدها في البلدة، وعن أشياء أخرى

6. أسماء النساء المهجّرات التي ترد هنا، هي أسماء مستعارة.

• هل نعرف كم عدد المهجّرين الفلسطينيين؟ إشكاليّات في التعريف والعدّ.

كثيرة. قصّة الأمّ ظلّت غائبة.

تروي دلال، امرأة في أول الأربعينات من عمرها، قصّة عائلتها المهجّرة، والتي تنقلت بين عدّة بلدات، حتى استقرّت في بلدتها الحاليّة. تطرّقت دلال إلى علاقات الرّواج بين المهجّرين وسكان البلدة، وقالت: «الرّواج عادي، لا يوجد تمييز [تجاه المهجّرين]... اليوم لا توجد مشاكل. كان عنف في الماضي [بين المهجّرين وسكّان البلدة]. اليوم لا توجد مشاكل. اليوم لا نخاف كما بالماضي. نحسّ أنفسنا من البلد. الأولاد لا يريدون أن يذهبوا إلى بلد آخر. بس لو بترجع بلدنا برجعوا». ثمّ تضيف: «أنا بطّلت من الحطاطنة [أي من أهل حطّين، البلدة المهجّرة]. أنا صرت من ... [اسم عائلة في بلدة اللّجوء]. ... أنا الآن متزوجة لعيلة من الملاكين في البلد».

بدأت المقابلة مع ريم، امرأة في الأربعينات، كمحاولة منّي للحصول على أسماء أشخاص لمقابلتهم نظراً لأنّ ريم تسكن في بلدة استوعبت عدداً كبيراً من المهجّرين. بعد أن وضّحت لها ذلك، كان أول ما قالت: «أمّي من المهجّرين، بس إحنا ولا مرة اعتبرنا حالنا مهجّرين». ثمّ أضافت: «نحن من أسياد البلد... [ولم نأت]] لاجئين إلى البلد». بعد ذلك، بدأت تروي قصّة أحوالها المهجّرين، ومكانتهم في البلدة. في مجرى الحديث، بدأت تتقرّب شيئاً فشيئاً إلى مجموعة المهجّرين، وإلى المشترك بينها وبين أحوالها. في نهاية المقابلة، أخبرتها عن فكرة التّعداد السّكاني لكلّ المهجّرين، وإنشاء قاعدة بيانات ترصد توزيع المهجّرين وأماكن تواجدهم. عندها، قالت، بوضوح، وشدّدت: «بحب أنضم لهذا الشيء، أريد أن أكون في ضمن تعداد المهجّرين».

لم تبدأ المحادثة مع عرين، امرأة في الثلاثينات، كمقابلة، إنّما كنقاش حول موضوع البحث. دار النّقاش، أساساً، حول التّعريف الرّسمي، وتمحور حول اعتراضها على التّعريف، لأنّه كما تقول: «يحرم النّساء من توريث صفة التّهجير». في مجرى الحديث، تذكّرت عرين أنّ أمّها مهجّرة، وروت قصّة التّهجير لأسرة والدتها. وحسب التّعريف الأوسع، الذي كانت تطالب فيه، أي أنّ تقوم النّساء بتوريث مكانة التّهجير لأبنائهنّ وبناتهنّ فهي مهجّرة. في نفس الوقت، تصرّح، في نهاية المقابلة: «لم أشعر أبداً أنّي مهجّرة، أمّي لم تنقل لي ولأخوتي وأخواتي هذا الشّعور أبداً».

تبرز هذه المقابلات أنّ هنالك وعياً، لدى غالبية المشاركات، بالإشكاليّة التي يثيرها التّعريف الرّسمي، أي أنّ لا تقوم الأمّ بتوريث مكانة التّهجير مثلما يقوم الأب؛ كما وتبرز المقابلات أيضاً اعتراضاً على التّعريف. للوهلة الأولى، يبدو أنّ الاعتراض الواعي على التّعريف لا يتماشى مع العديد من المضامين التي ظهرت في الرّوايات حول التّهجير. إلّا أنّ ما يظهر كتناقض بين رفض التّعريف الرّسمي وبعض مضامين الرّوايات ما هو إلّا تعبير عن الارتباط الوثيق بين التّعريف الرّسمي والمبنى الأبوي للأسرة، كما يظهر في العديد من العلاقات الاجتماعيّة مثل علاقات الرّواج، وانتقال اسم العائلة وأملاكها، خصوصاً الأرض، إلى الأجيال القادمة. عملياً، أشارت النّساء المشاركات إلى

• هل نعرف كم عدد المهجّرين الفلسطينيين؟ إشكاليّات في التعريف والعدّ.

هذا الارتباط، وعارضنه. ما نوّد إبرازه هنا هو دور الارتباط بما يخصّ مسألة تحديد مجموعة المهجّرين، وكيف يؤدّي إلى تشابك الاجتماعيّ بالسياسيّ. فمجموعة المهجّرين تمثّل وتحمل، في آن واحد، قضيّة سياسيّة بارزة. لذا، يكتسب التعريف والحدود التي يرسمها لمجموعة المهجّرين أهميّة خاصّة. تمكّنا المقابلات من الإشارة إلى النّقاط التّالية.

أولاً، إنّ قدرة الآباء على توريث مكانة التّهجير إلى أبنائهم وبناتهم مقابل انعدام هذه القدرة لدى الأمّهات تعني إشغال الرّجال مكانة (سياسيّة) أكبر بما يخصّ قضيّة المهجّرين. كذلك، فهي تجعل من النّساء المهجّرات في مكانة أقلّ: مهجّرات لكنهنّ عاجزات عن توريث هذه المكانة إلى ذريّتهن. لا يتوقف الأمر عند هذا الحد. إذ، غالباً، يتغيّر اسم عائلة المرأة بعد الرّواج، وكما ذكرت إحدى المهجّرات: «الآن، أنا خلاص، بطّلت من الحطاطنة [أي من أبناء حطين، الكلمة تشير، في نفس الوقت، إلى اسم العائلة، واسم البلد]، أنا الآن تزوجت إلى [تذكر اسم عائلة أخرى غير مهجرة]». وبذلك، تشير إلى أنّ الرّواج قد يعني تحوّلاً ما في مكانة التّهجير يظهر في تبديل اسم العائلة المهجرة باسم آخر غير مرتبط بالتّهجير. وتبرز هذه الظّاهرة، بوضوح، في الحالات التي يقترن فيها اسم العائلة المهجرة باسم البلدة التي هجّرت منها: مثلاً، ميعاري نسبة إلى ميعار، والدّاموني نسبة إلى الدّامون وغيره. في هذه الحالات، يحمل اسم العائلة دلالة واضحة على حالة التّهجير، والتي قد تضعف جراء تغيير الاسم عقب الرّواج.

ثانياً، للتّهجير بُعد مادّي واضح، فهو فقدان للأرض والأملك. مثلاً، تقول دلال أنّها لم تعد من عائلة مهجّرين، وأنها انضمت إلى عائلة ملاّكين في البلد، فهي تضع المهجّرين، من فقدوا أراضيهم وأملكهم، مقابل الملاكين، أصحاب الأرض والأملك. (يظهر موضوع فقدان الأرض والأملك بقوة في كلّ المقابلات، مع الرّجال والنّساء على حدّ سواء). تتحدث ابتسام، بحسرة، عن الأملاك التي فقدتها عائلة والدها، وعدد الدّونومات التي ملكتها في البلدة المهجرة، وكيف أنّ هذه الأملاك كانت ستغيّر من مكانتها اليوم، هي وأخوتها. في نفس الوقت، لا تذكر أملاك عائلة الأمّ، ولا تتحسّر عليها. في حال عادت تلك الأملاك إلى أسرة الأمّ، فإنّه من غير المتوقّع أنّ تحصل الأمّ على حصتها من هذه الأملاك، أو أنّ تصبح هذه الأملاك من حصّتها. لا تتحسّر ابتسام على ما لم تكن ستملكه. يبدو أنّ التّعرّض لمصادرة وفقدان الأرض هما «من نصيب» من ملك الأرض (أو سيملكها فيما لو عادت)، وليس من لم يملكها. إنّ نظام توريث الأراضي، والذي يعطي للنساء حصة أقلّ، قد يجعلهن أيضاً أقلّ عرضة للمصادرة والفقدان، أي أقلّ تهجيراً.

ناقشنا، سابقاً، التّوتر الذي قد يظهر بين التعريف الرّسميّ والتّعريف الدّاتيّ. يوضّح انتقال ريم من «إحنا مش مهجرين» إلى الرّغبة والطلب المباشر للانضمام إلى مجموعة المهجّرين جانباً ممّا قد يبدو تعارضاً بين هذين التعريفين. يظهر الاعتراض الأوّل لريم على كونها من المهجّرين



• هل نعرف كم عدد المهجّرين الفلسطينيين؟ إشكاليّات في التعريف والعدّ.

كاعتراض على انتمائها للمكانة الاجتماعيّة للمهجّرين في بلدتها، فهي تُبدي هذا الاعتراض مؤكّدةً على أنّها ابنة لعائلة من «أسياد البلد». ثمّ يتمّ تغيير هذا الموقف، في نهاية المقابلة، وتحوّيله إلى محاولة لاسترداد هويّة المهجّرة. حصل ذلك بعدما عرضت أمامها موضوع تعداد المهجّرين، وإنشاء قاعدة بيانات حول المجموعة. التّعداد وقاعدة البيانات، في هذا السياق، هي أدوات سياسيّة، وتعبّر عن نشاط سياسيّ من شأنه أن يعزّز من حضور مجموعة المهجّرين، وأن يجعل منها مجموعة مرئيّة أكثر. في هذه الظروف، تكتسب هويّة المهجّر معنى آخر، وتصبح تعبيراً عن حراك ونشاط سياسيّين، وتصبح ذات قيمة ينبغي المطالبة بها كما تقول ريم: «أريد أن أكون جزءاً من هذه المجموعة».



خاتمة

تشير هذه الورقة، بواسطة السّؤال حول حجم مجموعة المهجّرين اليوم، قضايا عدّة تتعدّى التّقدير الكميّ لحجم المجموعة، رغم ارتباط الأخير بهذه القضايا. فقد تطرّقت الورقة إلى قضية التّداخل بين السّياسي والاجتماعي، كما تظهر في قضية المهجّرين. نقصد بالاجتماعي هنا، تحديداً، البنية الاجتماعيّة للعائلة الفلسطينيّة والنّظام الأبويّ الذي يحكمها، وكيف تُورث هذه البنية إلى الأجيال القادمة، رمزياً، بواسطة انتقال اسم العائلة، ومادياً، بواسطة انتقال الأراضي والأموال. ونقصد بالسّياسي القضية التي تمثّلها مجموعة المهجّرين، وهي المطالبة بالعودة إلى قراهم ومدنهم، واستعادة أملاكهم. وتجسّد مجموعة المهجّرين، بالمعنيين الفعليّ والمجازي، هذه القضية. يبرز التّعريف الرّسمي (وهو التّعريف الذي يظهر في المسح الاجتماعي-الاقتصادي، وجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني)، بما يفرضه على المجموعة من صورة محددة للنمو عبر الأجيال القادمة، أي نمو عبر تكاثر الأبناء الذّكور، الملامح الرئيسيّة لهذا التّداخل. وقد كشفت المقابلات مع النّساء المهجّرات عن جوانب أكثر دقّة لهذا التّداخل، ووفّرت نقداً لجوانب عديدة منه، خصوصاً تداعياته على مكانتهن كمهجّرات، ودورهن السّياسي المحتمل في قضية المهجّرين.

تُظهر مراجعة الأدبيّات، بخصوص حجم المهجّرين، اعتماد هذه الأدبيّات على عدة أنواع من المصادر: تلك التي اعتمدت على سجلّات الأنروا، وتلك التي اعتمدت على موادّ أخرى من الأرشيفات، إضافة إلى حسابات ديموغرافيّة وإحصائيّة، وأخيراً التّقديرات التي يقدّمها الإحصاء الاجتماعي-الاقتصادي. ويرجع الاختلاف والتضارب في التّقديرات التي تقدّمها هذه الأدبيّات إلى اختلاف المصادر والمنهجيات التي تتبعها كلّ دراسة. وقد أشرنا إلى بعض جوانب القوّة والضعف في هذه المصادر. أشرنا، تحديداً، إلى بعض عيوب سجلّات الأنروا كمصدر لتقدير حجم المهجّرين اليوم، إلا أنّ دراسة ملفات «الغنيمة المنسيّة»، كما أسماها تمّاري وزريق (2001)، وهي الصّناديق السّنة التي تحوي ملفات الأنروا للعائلات المهجّرة التي تلقت المساعدات من الوكالة، ستشكّل إسهاماً جديداً في التّعريف على مزايا جديدة للمهجّرين، غير متوفّرة اليوم.

تعرّضت الورقة لعدد من التّعريفات للمهجّرين والفروقات بينها. ونظراً لأهميّة المسوحات والاستطلاعات في إنتاج تقديرات حديثة لحجم المجموعة وتوفير بيانات مهمّة أخرى حول المهجّرين والقرى المهجّرة، نقترح هنا طريقة لقياس حالة التّهجير بواسطة الاستطلاعات المستقبلية حول قضية التّهجير هذه. نشير أيضاً إلى أهميّة الإحصائيّات والبيانات حول المهجّرين، والتي تنتجها الاستطلاعات والمسوحات المختلفة، نظراً لإسهام هذه الإحصائيّات في تعزيز مكانة مجموعة المهجّرين ونضالها؛ فهي تساهم في رفع صوت المهجّرين عالياً، وبأنهم موجودون، ويطالبون بالعودة إلى قراهم ومدنهم. فمن الأهداف المستقبلية التي وضعتها جمعية الدفاع عن حقوق



• هل نعرف كم عدد المهجّرين الفلسطينيين؟ إشكاليّات في التعريف والعدّ.

المهجّرين «العمل على إحصاء المهجّرين داخل الوطن ليتسنى رصد مكان سكناهم، لتسهيل عمليّة الاتصال بهم، وتجميع أكبر معلومات منهم تعود بالفائدة الكبرى على عمل الجمعية». نقترح أن تقوم الاستطلاعات بالسؤال عن تاريخ الأسرة الكامل بما يخصّ التّهجير، أي أن تسأل عن حالة التّهجير للفرد، وعن حالة تهجير الأب، والأمّ، والأجداد من طرف الأب ومن طرف الأمّ، بالإضافة إلى الأسئلة الأخرى حول بلدة الأصل المهجّرة وسنة التّهجير. يوفّر تاريخ التّهجير الكامل للأسرة للباحثين والمهتمين مرونة كبيرة في تحديد حدود مجموعة المهجّرين؛ وتمكّن هذه المعلومات تجاوز التعريف الرّسمي، واتباع تعريف بديل.⁷

7. بإمكان المهتمين بهذه القضية مراجعة دراسة كرسينا سرفناك حول «التمييز المبني على أساس الجنس في توجه وكالة الأمم المتحدة للإغاثة وتشغيل اللاجئين لوضع اللاجئين الفلسطينيين» والتي تستعرض الأوجه العديدة للتمييز ضد النساء اللاجئات وأطفالهن والذي ينجم عن اتباع الوكالة مبدأ انتقال مكانة اللجوء إلى الأجيال القادمة حسب مكانة الأب فقط. تشير توصيات الدراسة بهدف التخلص من هذا التمييز، على تبني نماذج أخرى لتعريف اللاجئين - ستعرض الورقة ثلاثة نماذج - تتجنب الفرضيات النمطية التي تجعل من مكانة رب الأسرة (الذكر) هي التي تتحكم بمكانة باقي أفراد الأسرة وأن يتبع الزوجة والأولاد في تحديد مكانة لجوئهم مكانة الأب أو الزوج (سرفناك 1994).

• هل نعرف كم عدد المهجّرين الفلسطينيين؟ إشكاليّات في التعريف والعدّ.

المراجع

العربية

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011). **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2001**. فلسطين، رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- بديل. (2002). **اللاجئون والمهجّرون الفلسطينيون: المسح الشّامل**. فلسطين، بيت لحم: بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.
- جمعية الجليل. (2005). **الفلسطينيون في إسرائيل: المسح الاجتماعي الاقتصادي، 2004**. شفاعمرو: جمعية الجليل.
- جمعية الجليل. (2008). **الفلسطينيون في إسرائيل: المسح الاجتماعي الاقتصادي، 2007**. شفاعمرو: جمعية الجليل.
- جمعية الجليل. (2011). **الفلسطينيون في إسرائيل: المسح الاجتماعي الاقتصادي، 2010**. شفاعمرو: جمعية الجليل.
- زعبي، همّت. (2013). **تأثير النّكبة في مكانة النّساء المهجّرات: حالة مهجّرات صفّورية والمجيدل في النّاصرة. مجلة الدّراسات الفلسطينيّة، صيف 95، ص.ص. 108-134.**
- صبّاغ-خوري، أريج. (2011). «المهجّرون الفلسطينيون في إسرائيل». لدى: نديم، روحانا وأريج، صبّاغ-خوري (محرران). **الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسّياسة، والمجتمع**. حيفا: مدى الكرمل - المركز العربيّ للدّراسات الاجتماعيّة التّطبيقية. (ص.ص. 26-46).
- واكيم، واكيم. (2001). **لاجئون في وطنهم: «الحاضرون الغائبون» في إسرائيل. مجلة الدّراسات الفلسطينيّة، شتاء/ربيع 2001 (45/46)، ص.ص. 90-104.**

• هل نعرف كم عدد المهجّرين الفلسطينيين؟ إشكاليّات في التعريف والعدّ.

الإنجليزية

Al-Haj, M. (1986). Adjustment Patterns of the Arab Internal Refugees in Israel. *International Migration*, 24(3), 651–674.

Al-Haj, M. (1988). The Arab internal refugees in Israel: the emergence of a minority within the minority. *Immigrants and Minorities*, 7(2), 149–165.

BADIL. (2012). *Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons 2010-2012*. Bethlehem, Palestine: BADIL: Resource Center for Palestinian Residency & Refugee Rights.

BADIL. (2003). *Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons 2003*. Bethlehem, Palestine: BADIL: Resource Center for Palestinian Residency & Refugee Rights.

Cervenak, C. M. (1994). Promoting Inequality: Gender-Based Discrimination in UNRWA's Approach to Palestine Refugee Status. *Human Rights Quarterly*, 16(2), 300–374.

Daoud, N.; Shankardass, K.; O'Campo, P.; Anderson, K. & Agbaria, A. K. (2012). Internal displacement and health among the Palestinian minority in Israel. *Social Science & Medicine (1982)*, 74(8), 1163–71.

Kamen, C. S. (1987). After the Catastrophe I: The Arabs in Israel, 1948-51. *Middle Eastern Studies*, 23(4), 453–495.

Tamari, S. & Zureik, E. (2001). UNRWA Archives on Palestinian Refugees. In S. Tamari & E. Zureik (Eds.), *Reinterpreting the Historical Records: The Uses of Palestinian Refugee Archives for Social Science Research and Policy Analysis* (pp. 25–60). Jerusalem, Palestine: Institute of Jerusalem Studies.

Schechla, J. (2001). The Invisible People Come to Light: Israel's "Internally Displaced" and the "Unrecognized Villages." *Journal of Palestine Studies*, 31(1), 20–31.



• هل نعرف كم عدد المهجّرين الفلسطينيين؟ إشكاليّات في التعريف والعدّ •

Zureik, E. (1976). Transformation of Class Structure among the Arabs in Israel: From Peasantry to Proletariat. *Journal of Palestine Studies*, 6(1), 39–66.